مكتبة البنين
قسم الدوريات
غير مصرح بإعارتها من المكتبة

حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

العدد الرابع

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

الإمام الشيباني محدّثًا

الدكتور
محمد الرسوني
الأستاذ المساعد بقسم الفقه
والأصول

الإمام الشيباني محدّثًا

الدكتور محمد الدسوقي

هو محمد بن الحسن(١) بن فرقد الشيباني ، وكنيته أبو عبد الله ، ولد على أرجح الآراء بمدينة واسط بالعراق سنة ١٣١ هـ .

وكان والد الإمام محمد ثريا من جند الشام ، وقد جاء إلى مدينة واسط لعمل تولاه بها ، لم يفصح عنه المؤرخون ، وولد له ابنه محمد في أثناء قيامه بهذا العمل ، ثم لم يلبث أن انتقل إلى الكوفة واستقر بها ، وشهدت هذه المدينة طفولة الإمام محمد ويفاعته وشبابه ، كما شهدت اختلافه إلى حلقات الدرس تلميذاً وأستاذاً .

وليست لدينا معلومات عن طفولة هذا الإمام ، وكيف تلقى دروسه الأولى ، وأغلب الشأن أن والده ربما دفع به إلى أحد معلمي الصبيان في الكوفة ، أو أحضر له معلماً خاصاً ، كما كانت عادة الأثرياء في ذلك الزمن .

وبعد أن تعلم القراءة والكتابة حفظ القرآن الكريم ، وبعض الأحاديث النبوية ، ثم رغب في أن يحضر دروس العربية والرواية ، وكانت الكوفة إذ ذاك مهد العلوم العربية ودار الحديث والفقه منذ نزلها كبار الصحابة واتخذها الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه عاصمة خلافته ، لقد كانت تموج بالعلم والعلماء وكانت مساجدها تغص بحلقات الفقه والحديث والنحو واللغة والأدب والأخبار ، وهي إلى هذا كانت ملتقى الثقافات الإسلامية

(١) انظر وفيات الأعيان ج ٣ ص ٣٢٤ ط مكتبة النهضة المصرية ، وشذرات الذهب ج ١ ص ٣٢١ ط القدسي ، ومفتاح دار السعادة ج ٢ ص ١٠٧ ط الهند ، وبلوغ الأماني في سير الإمام محمد بن الحسن الشيباني للكوثري ص ٤ ط الخانجي .

والعادات العربية الأصيلة بالثقافات الوافدة ، والحضارات الأجنبية المختلفة ، فكانت لهذا مثابة النزعات الفكرية على تباين مشاربها وألوانها ، وكانت حقيقة بأن تكون كما سماها الإمام أبو حنيفة « مدينة العلم » .

في هذه البيئة العلمية الرفيعة تلقى محمد بعض دروس العربية والرواية ، بيد أنه لم يستمر طويلا في تلقي هذه الدروس ؛ لأن حلقة أبي حنيفة شدته إليها ، وأصبحت لديه آثر من سواها ، ولكن هذا لا يعني أن صلته بالعربية وآدابها قد انقطعت أو وهت ، فقد كان حريصاً أبلغ الحرص على دراسة اللغة والشعر ، وأنفق عليهما مثل ما أنفق على الحديث والفقه ، روي عنه أنه قال : ترك أبي ثلاثين ألف درهم ، فأنفقت خمسة عشر ألفا على النحو والشعر ، وخمسة عشر ألفا على الحديث والفقه . . وكل ما هناك أن اهتمام الإمام محمد بالفقه والحديث بعد اتصاله بالإمام أبي حنيفة أصبح أبرز من اهتمامه باللغة والشعر .

وأخذ محمد بعد اتصاله بحلقة أبي حنيفة يديم الاختلاف إلى هذه الحلقة ، وكانت طريقة هذا الإمام في تعليم تلاميذه تقوم على منهج يربي ملكة البحث والتفكير والمناظرة ، فهو لا يلقي آراءه إلقاء ، ولكنه كان يثير المسائل ثم يشرك تلاميذه في تمحيصها ومناقشتها ، ولا يسمح بتدوينها إلا بعد الاتفاق على رأي فيها ، وفي هذا الجو العلمي المثمر كانت مواهب محمد تتجلى كل يوم وكان أبو حنيفة يسر بتلميذه ، فيضاعف من الاهتمام به والحرص عليه ، لمـــا يتوسمه فيه من الخير والفضل .

وكان محمد وهو يحافظ على دروس أبي حنيفة يختلف إلى مجالس المحدثين في الكوفة ، ويروي عنهم ويذكر المؤرخون أن محمداً نشأ بالكوفة فطلب الحديث ، وسمع سماعاً كثيراً ، وجالس أبا حنيفة وأخذ عنه فغلب عليه الرأي ، وهذا يدل على أنه جمع منذ أيامه الأولى في طلب العلم بين الحديث والفقه ، وأنه وإن أخذ عن أستاذه الأول الفقه والحديث كان يسعى إلى حلقات المحدثين ، ليأخذ عنهم الأحاديث والآثار .

ومات أبو حنيفة بعد أن جلس محمد في حلقته نحو أربع سنوات ، كانت بمثابة البذرة الصالحة التي صادفت تربة جيدة فنمت وازدهرت ، وجادت بالخـــير العميم .

وأخذ محمد بعد وفاة شيخ فقهاء الكوفة في القرن الثاني عن زفر بن الهزيل ، ثم تتلمذ لأبي يوسف ، وتوثقت علاقته به ، ولكنه لم ينقطع إليه كما لم ينقطع من قبل لأبي حنيفة ، فهو طالب علم منهوم يسعى وراءه أنى تيسر له في الكوفة وغيرها من الأمصار الإسلامية ، ولذلك كثرت شيوخه ، وتنوعت ثقافتهم ، فمنهم المفسر والمحدث والفقيه واللغوي والأديب والمؤرخ ، وكان يرحل لمن يستطيع الرحلة إليه ، ويراسل من يعز عليه لقاءه (١) .

لقـــد تعددت رحلات الإمام محمد إلى البصرة ومكة والمدينة ، وأخذ عن علماء هذه البلاد ما أُتيح له أن يأخذ من العلم ، وتعد رحلاته إلى الحجاز من أهم الرحلات العلمية في حياته ، فهذا القطر العزيز كان ملتقى — وما يزال — كثير من فقهاء الأمصار الإسلامية في أشهر الحج ، وكانوا يهتبلون فرصة لقائهم في جوار البيت الحرام ، وقبر الرسول الكريم ؛ ليتدارسوا ويتناقشوا ، ويطلع كل منهم على ما لدى غيره من الآثار والآراء ، والذي لا ريب فيه أن محمداً قد اتصل بكثير من الفقهاء في موسم الحج ، وأخذ عنهم ولا سيما حين لازم الإمام مالكاً ثلاث سنوات في أوائل عهد المهدي ليروي عنه الموطأ وليسجل مع روايته لهذا الكتاب ما جرى بينه وبين شيوخ المدينة من مناظرات ومناقشات في كتابه « الحجة » أو « الحجج » ومن ثم كانت لهذه الرحلات قيمتها العلمية في حياة الإمام محمد ، فهي قد أثمرت مؤلفين مهمين من مؤلفاته هما : كتاب « الحجـــة » و « الموطأ » برواية محمد ، كما أنها أتاحت له معرفة الفقه الحجازي عن كثب ، ومكنته من لقاء كثير من الفقهاء والمحدثين الذين يقطنون ببلاد نائية عن العراق ، فعرف من الأحاديث والآثار والآراء الشيء الكثير ، بالإضافة إلى ما عرفه على أيدي أبي حنيفة وأبي يوسف

(١) انظر الإمام الأوزاعي فقيه أهل الشام للأستاذ عبد العزيز سيد الأهل ص ٦٣ .

وسواهما من فقهاء العراق واجتمع له بهذا كله فقه الكوفة والمدينة ، وآثار العراق والحجاز ، فضلاً عن آثار وفقه سائر البلاد الأخرى التي كان فقهاؤها يرحلون إلى الحجاز في موسم الحج أو غيره .

ولم يجلس محمد بعد روايته للموطأ مجلس التلميذ من أحد ، وإن كان هذا لا يعني أن صلته بشيوخه قد انقطعت ، أو أن مناقشاته العلمية معهم قد توقفت ، ولكنه يعني أن علمه قد استحصد ، ومواهبه نمت وتعددت ، ونبوغه أخذ يستفيض ، وأنه تجاوز مرحلة الطلب إلى مرحلة الإمامة في الفقه والحديث واللغـــة .

ولبث محمد بالكوفة بعد أوبته من الحجاز وروايته للموطأ نحو عشر سنوات يدرس ويصنف ويؤلف ، يختلف إليه الطلاب في بعض الأوقات ، ويعكف في بعضها الآخر على الكتابة والقراءة لا يشغله عن ذلك شاغل ما ، فلديه ثروة ضخمة يسرت له ولأولاده حياة طيبة مستقرة ، فأقبل على العلم أشد الإقبال بحيث أصبح لا يفكر في شيء سواه ، وبلغ من ذلك أنه اتخذ وكيلاً له يتولى شؤون أولاده وأهله كي لا يشغلوه بما يطلبون منه عن العلم ومدارسته ، ويبدو أنه كتب معظم مؤلفاته في هذه الفترة التي مكثها في الكوفة قبل أن ينتقل إلى بغداد في عهد الرشيد .

وفي بغـــداد عكف محمد على التدوين والتأليف ، وكثر اختلاف طلاب العلم إليه ، وأصبحت له منزلة علمية رفيعة ، جعلت الرشيد يحرص على لقائه ، ثم ولاه قضاء مدينة الرقة على الرغم منه ؛ فقد كان زاهداً في القضاء ، ويرغب في التفرغ للعلم .

ومكث محمد في قضاء الرقة بضع سنين ثم عزل ؛ بسبب شجاعته وكرامته ، ولكن الرشيد كان مع ضيقه من صراحة الإمام محمد ، وصلابته في قول الحق ، يقدره ، ويحترم علمه ، ويدرك مكانته بين معاصريه من الفقهاء ولهذا اختاره ليكون قاضياً للقضاة وذلك في سنة ١٨٧ هـ .

وفي سنة ١٨٩ ذهب الرشيد إلى منطقة الري و كان معه في هذه الرحلة قاضي القضاة الإمام الشيباني ، وشيخ النحاة الكسائي ، وقد ماتا معاً في هذه الرحلة ، وروى أنهما ماتا معاً في يوم واحد ، فجزع الرشيد لموتهما وقال : دفنت الفقه والنحو بالري .

ترك الإمام محمد ثروة علمية تشهد له بالاجتهاد المطلق ، كما تشهد له بأنه أول من دون الفقه الإسلامي على منهج علمي لم يسبق به ، وأنه أول من كتب في العلاقات الدولية من وجهة النظر الإسلامية كتابة دقيقة ، حتى عُد بحق أبا القانون الدولي في العالم كله .

وإذا كان الإمام الشيباني قد بلغ في الاجتهاد الفقهي منزلة أبي حنيفة وغيره من أعلام الفقهاء والمجتهدين فإنه محدث لا يقل درجة عز أئمة المحدثين في عصره ، وإن كانت شهرته كفقيه طغت على مكانته كمحدث ، بل إن آراء العلماء والمؤرخين أطبقت على إمامة محمد في الفقه ، وتضاربت حول إمامته في الحديث(١) ، ولكن من يستقرىء حياة هذا الإمام وبخاصة في أيام الطلب يلاحظ أنه جمع في طلبه للعلم بين الحديث والفقه ، وأنه أخذ الحديث عن كثير من العلماء ، وأن هؤلاء لم يكونوا من بلد واحد ، وإنما كانوا من بلدان مختلفة ، كانت في القرن الثاني مراكز الإشعاع الفكري في العالم الإسلامي .

إن الإمام محمداً طلب الحديث منذ صغره ، وأخذه عن أعلام المحدثين في عصره (٢) ، ورحل من العراق في سبيله أكثر من مرة ، ولما كان هذا الإمام قد وهبه الله ذكاء وقادا ، وهمة في طلب العلم ، ورغبة في التفرغ له ، وحرصاً على تدوينه ، وهو لما يزل في مستهل حياته العلمية الباكرة ،

(١) انظر تاريخ بغداد ج ٢ ص ١٨١ ، ١٨٢ ط السعادة ، وتعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر ص ٣٦٢ ط الهند ، وميزان الاعتدال للذهبي ج ٣ ص ٥١٣ ط الحلبي .

(٢) انظر الفهرست لابن النديم ص ٢٠٣ ، والطبقات الكبرى ج ٧ ص ٢٧٨ ط ليدن .

فإن مؤلفاته تدل على أنه كان محدثاً حافظاً ، وأنه في هذا إمام كسائر أ ئمـــة الحـــديث في عصره .

إن مؤلفات الإمام محمد بعضها يعد من كتب الحديث طوعاً لمنهج تدونيه في القرن الثاني(١) ، ويضم بعضها الآخر طائفة غير قليلة من الآثار والأخبار .

والمؤلفات التي تعـــد من كتب الحديث هي :

١ — الموطـــأ برواية محمد .

٢ — الآثـــار .

٣ — نسخة محمـــد .

وأما التي تضم طائفة غير قليلة من الآثار والأخبار فهي :

١ — الأصـــل .

٢ — الحجـــــــة .

٣ — السير الصـــغير والكبير .

٤ — الاكتســـاب .

وفيما يلي عرض موجز لهذه المؤلفات من حيث دلالتها على معرفة محمد بالحديث ورجاله والناسخ والمنسوخ منه ، وكذلك من حيث منزلة ما يعد منها من كتب الحديث بالنسبة إلى ما خلفه عصر محمد من هذه الكتب . .

---

(١) كان منهج تدوين الحديث في القرن الثاني يقوم على ما يلي :

أولا : تدوين الحديث ممزوجاً بفتاوي الصحابة والتابعين مرتباً على الأبواب مع الاهتمام منه بما يتصل بالأحكام الفقهية دون غيرها مما يدخل في باب العقائد والرقائق .

ثانياً : عدم التقيد بالسند في كل حديث ، ولهذا ضمت المجاميع التي ألفت في هذا العصر إلى جانب الأحاديث المتصلة الاسناد أحاديث مرسلة ومنقطعة وبلاغات .

ولم يفرد الحديث بالتدوين ويشترط وصل السند إلا في أواخر المائة الثانية حين بدأت مرحلة جديدة في تدوين الحديث بظهور المسانيد ثم الصحاح .

(وانظر علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح ص ٤١ — ٤٩ ط جامعة دمشق) .

١ - الموطـأ بروايـة محمد :

لقد أومأت آنفـاً إلى أن الإمام الشيباني رحل إلى الإمام مـالك وجلس في حلقته نحو ثلاث سنوات أخذ عنه فيها فقه الحجاز ، وروي عنه الموطأ بترو سماعاً منه ، أو من قارئه ، وربما سمع محمد هذا الكتاب في حلقة مـالك أكثر من مرة . .

والموطأ حين ألفه الإمام مـالك أولاً كان يشتمل على أحاديث كثيرة اختلفت الروايات في تعدادها ، فبعضها يقول عشرة آلاف وبعضها الآخر يقول تسعة ، وثالثة أربعة ، ولكن الذي لا اختلاف عليه أن الإمام مالكا بعد أن ألف كتابه كان كثير النظر فيه ، وأنه أسقط منه كثيراً من الأحاديث ، وكان يبقى ما يراه أصلح للمسلمين وأمثل في الدين .

وهذا لا يدل على أن مالكاً قد دون في كتابه أحاديث غير صحيحة ثم أسقط هذه الأحاديث بعد أن عرفها ، وهو يكرر النظر في كتابه وذلك لأن هذا الإمام كان شديد التحري في قبول ما يروي عن رسول الله ﷺ ، وكان إذا شك في حديث آثر تركه ، فهو لم يسقط من كتابه إذن تلك الأحاديث لضعفها ، ولكن لأنه تردد في الحكم عليها ، أو شك فيها ، ويشهد لهذا ما روي عنه من روايات متعددة تؤكد دقته وبعد نظره في انتقاء الأحاديث ومعرفة رواتها والثقة بهم ، ومنها : إن هذا العلم دين فانظروا ممن تأخذونه ، لقد أدركت سبعين ممن يقول : قال رسول الله ﷺ ، عند هذه الأساطين ، وأشار إلى المسجد ، فما أخذت عنهم شيئاً ، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان أميناً إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن .

وجاء عنه أيضاً : لا يؤخذ العلم من أربعة ، ويؤخذ من سواهم : لا يؤخذ من سفيه ، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو إلى بدعة ، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس وإن كان لا يتهم على حديث رسول الله ﷺ ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحمل وما يحدث به .

ولهذا كانت أحاديث الموطأ منتقاة ، وترددت في كتب السنة الصحاح بنصها ، وإن كانت بسند غير سند مالك كلها . وقد أثنى العلماء على هذا الكتاب ثناءً فائقاً ، فقد أثر عن الشافعي أنه قال :

« ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مـــالك » .

هـــذا الكتاب رواه الإمام محمد عن مـــالك ، وكان يدونه فور سماعه ، ومن ثم ذهب بعض العلماء إلى أن رواية محمد من أجود الروايات لهذا الكتاب إن لم تكن أجودها على الإطلاق (١) .

وطوعاً لمنهج تدوين الحديث في القرن الثاني جاءت رواية محمد كغيرها من الروايات الموثوق بها حاوية للمتصل وغير المتصل من الأحاديث ، كما جاءت حاوية لطائفة غير قليلة من آراء فقهاء الصحابة والتابعين ، وتابعي التابعين ، ومع هذا تختلف رواية محمد من حيث الكم والشكل والموضوع عن رواية يحيى بن يحيى الليثي (٢) ، فهي دونها حجماً ، وهي ليست على نسق رواية يحيى من حيث ترتيب الأبواب والفصول ، ولا ندري هل مرد هذا إلى تصرف الرواة ، أو أنه يرجع إلى تصرف الإمام مـــالك نفسه ؟

وأما الاختلاف من حيث الموضوع فإن رواية يحيى خالصة لما نقله عن مالك من أحاديث وآراء ، بيد أن رواية محمد جاءت لوناً من الدراسة الفقهية المقارنة ؛ لأنه كان يذكر بعدما يروي عن مالك ما إذا كان ما يرويه قد أخذ به فقهاء العراق ، أو خالفوه ، مع سرد الأدلة وبخاصة عند المخالفة .

ولكن كم اشتملت عليه رواية محمد من أحاديث وآثار سواء عن مالك أو غيره من فقهاء الحجـــاز والعـــراق ؟

---

(١) انظر بلوغ الأماني ص ١٠ .

(٢) هو يحيى بن يحيى بن أبي عيسى الليثي ، من قبيلة مصمودة من طنجة ، قرأ بقرطبة ورحل إلى المشرق وأخذ عن مالك وغيره من علماء مكة ، توفي بقرطبة سنة ٢٣٤ هـ (وانظر نفح الطيب جـ ١ ص ٣٣٢) .

لقد أحصيت ما رواه محمد في الموطأ عن غير طريق مالك فبلغ نحو مائة أثر ، على خلاف ما ذكره اللكنوي في مقدمة التعليق (١) الممجد من أن هذا المروي يبلغ ١٧٥ أثراً .

وأما ما رواه عن طريق مالك فإن محمداً قال : أقمت على باب مالك ثلاث سنين وكسرا ، وسمعت منه لفظاً أكثر من سبعمائة حديث(٢) .

فهـــل هذا الذي سمعه محمد جاء كله في الموطأ ؟

إن ما في هذا الكتاب من أحاديث قولية تبلغ نحو ثلاثمائة حديث بعضها وهو قليل جداً جاء عن غير طريق مالك .

وأما ما روي من أحاديث لم ينص في روايتها على أنها قول للرسول ﷺ ، مثل ما روي عن كيفية وضوئه عليه الصلاة والسلام أو صلاته وغير هذا مما يدخل في باب السنة العملية فإنه يبلغ نحو أربعمائة حديث ، بعضها كذلك لم يروه عن طريق مالك ، غير أنه قليل جداً .

وبذلك يمكن القول بأن ما سمعه محمد من لفظ مالك جاء معظمه في روايته للموطأ .

ولمـــا كانت هذه الرواية تشتمل كلها على نحو ألف ومائة أثر ما بين حديث متصل وغير متصل أو بلاغات ، فإن نحو ثلاثمائة أثر جاءت عن آراء فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم من أهل الحجاز والعراق .

وإذا كانت رواية محمد تمتاز باجتهاداته وما أُضيف إليها من أحاديث وآراء مدرسة العراق ، وبعض فقهاء الحجاز فإنها من جهة أُخرى انفردت برواية حديث لم يرد في سائر روايات الموطأ كلها ، وهو حديث(٣) « إنما الأعمال بالنيـــات . . . الخ » وقد روي هذا الحديث بسند مالك — وإن

(١) ص : ٢٩ .
(٢) تاريخ بغـــداد ج ٢ ص ١٧٣ .
(٣) انظر باب النوادر ص ٣٤١ .

لم يكن عنه — البخاري ومسلم ، ويبدو أن ابن حجر العسقلاني لم يطلع على رواية محمد ، فذهب في فتح الباري(١) إلى أن الشيخين رويا هذا الحديث عن مالك ، وليس في الموطأ ، وقد نبه السيوطي على خطئه في مقدمة تنوير الحوالك .

وذهب محقق(٢) رواية محمد — رحمه الله — إلى أن في هذه الرواية بعض الأحاديث الضعيفة ، بيد أن بعضها ينجبر بكثرة الطرق ، ثم أشار إلى حديث : ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ، وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح(٣) . . . وهو حديث لم يرو عن طريق مالك — وقال بأن اللكنوي حاول تبرئة محمد من رواية هذا الحديث الموضوع بأنه قد وقعت له نسخة من مسند أحمد وفيها هذه الرواية ، لكن الشيخ المحقق شكك في صحة هذه النسخة المجهولة وذكر أنها بين نسخ مسند أحمد أشبه بالقول الشاذ في باب الرواية (٤) .

ومع هذا جاء في تعليق الشيخ(٥) على ذلك الحديث بأن المحدثين نصوا على أنه حديث موقوف من قول ابن مسعود ، وأن السخاوي قال عنه : رواه أحمد في كتاب السنة له ، ووهم من عزاه إلى المسند ، كذلك أخرجه البزار والطبراني والبيهقي والطيالسي من قول ابن مسعود .

ومهما يكن من خلاف حول صحة هذا الحديث فإن محمداً أو غيره من الأئمـــة لا يروي حديثاً يشك في صحته ، بله أن يكون موضوعاً ، ومادام المحدثون قد نصوا على أن الحديث موقوف من قول ابن مسعود ، وهو لدى محمد أوثق في الرواية فإنه روى الحديث عنه ، وهو لا يرتاب أدنى ريب في صحته .

---

(١) جـ ١ ص ٩ .

(٢) هو الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ، وأخرجت رواية محمد لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة .

(٣) انظر الموطأ ص : ٩١ .

(٤) مقـــدمة الموطأ ص : ٢٦ .

(٥) انظر الموطأ ص : ٩١ هامش .

وعلى أية حال فإن هذا الخلاف لا يطعن في علم محمد ولا في روايته .

٢ - الآثـــــار :

لا يختلف كتاب الآثار عن الموطأ من حيث المنهج ، فهو كتاب حديث وفقه أيضاً ، جمع فيه محمد ما رواه عن أبي حنيفة وغيره من الشيوخ - وإن كانت روايته عن هؤلاء قليلة ـــ من الأحاديث والآثار والأخبار وأقوال الصحابة والتابعين ، وأضاف إلى هذا بيان مذهبه ومذهب شيخه أبي حنيفة ، ومخالفته فيما خالفه فيه ، ومن ثم نسب الكتاب إليه كما نسب الموطأ ، فقيل : موطأ محمد ، وآثـــار محمد .

ويتفـــق الكتابان - فضلاً عن وحدة المنهج - في أن محمداً لم يذكر فيهما رأي أبي يوسف ، كما لم يذكره في كتاب الحجـــة ، ولكن الآثار يختلف من ناحية أنه يمثل الفقه العراقي ، وبخاصة فقه أبي حنيفة وطرفا من أدلته ، على حين يمثل الموطأ الفقه المدني ، أو فقه الإمام مالك على وجه خاص ، والأُسس التي قام عليها .

وآثار محمد يعد مسنداً من مسانيد أبي حنيفة التي جمع الخوارزمي بينها - وهي خمسة عشر مسنداً - رويت عن هذا الإمام ، وهذه المسانيد - وإن تلاقت في بعض الأحاديث والأخبار - تدل على فساد من زعم قلة اعتناء أبي حنيفة بالحديث(١) ، أو أنه يقدم استعمال الرأي على إتباع الحديث(٢) .

ويضم كتاب الآثار نحو ثمانمائة وخمسين أثراً ، ما بين حـديث متصل ومرفوع ومرسل وموقوف ، أو آراء لبعض فقهاء الصحابة والتابعين ، وبخاصة إبراهيم النخعي (ت : ٩٦ هـ) .

والأحاديث التي جاءت في هذا الكتاب ونص على أنها قول الرسول أو نهيه تبلغ نحو مائة وخمسين حديثاً .

---

(١) انظر الخيرات الحسان ص : ٦٨ .

(٢) انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ، الترجمة العربية ج ٣ ص ٢٣٦ .

وتبلغ الأحاديث التي جاءت لأعمال الرسول عليه الصلاة والسلام نحو مائة حـــديث .

وباقي ما اشتمل عليه الكتاب منه أحاديث موقوفة ومرفوعة وبلاغات ، ومنه آراء فقهية لبعض الصحابة والتابعين .

٣ — نســـخة محمـــد :

ويبدو أن الإمام محمداً حرص على أن يدون عن شيخه أبي حنيفة مسنداً كله عن رسول الله ﷺ ، فليس فيه قول لصحابي أو تابعـــي أو حتى اجتهاد منه ، وذلك لأن الخوارزمي وهو يخرج أحاديث مسانيد أبي حنيفة في جامعة عزا إلى نسخة محمد — وهي المسند الثاني عشر في تعداده للمسانيد — نحو خمسين حديثاً ، أكثرها وردت في الآثار ، ولكن الملاحظ أن هذه الأحاديث تكاد تكون قولية كلها ومتصلة السند غالباً ، اللهم سوى ثلاثة أحاديث نسبها الخوارزمي إلى نسخة محمد دون نص على أنها قول للرسول صلى الله عليه وسلم (١) .

فالإمام الشيباني في نسخته كما يفهم من تخريج الخوارزمي لأحاديثها قد اقتصر على ما رواه من الأحاديث القولية المتصلة السند غالباً ، وهذا يعد منه إتجاهاً نحو تدوين أحاديث الرسول ﷺ غير مختلطة بأقوال الصحابة والتابعين ، وقد أخرج البخاري بعض أحاديثها ، (٢) وهو بهذا سبق أصحاب المسانيد وكتب الصحاح في إفراد أحاديث رسول الله ﷺ بالتدوين بصرف النظر عن قلة ما دونه .

ويذهب الأحناف إلى أن ما رواه تلاميذ(٣) أبي حنيفة عنه هو أول ما ألف في علم الحديث النبوي ورجاله وأقوال الصحابة والتابعين ، وهذا صحيح ؛ لأن أبا حنيفة — وإن عاصر بعض الذين دونوا الحديث في القرن

(١) انظر جامع مسانيد الإمام الأعظم جـ ١ ص ٣٧٩ ، جـ ٢ ص ٣٢٤ ط الهنـــد .
(٢) انظر صحيح البخاري جـ ٢ ص ٢١٣ ، ٢١٤ ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
(٣) انظر مقدمة كتاب الآثار الطبعة الهندية الحديثة .

الثاني - رويت مسانيده عنه قبل أن يؤلف مالك(١) موطأه الذي يذكر العلماء أنه أول مؤلف وصلنا من كتب السنة .

وبذلك لا يسلم لمؤرخي السنة النبوية ما ذهبوا إليه وهو أنه لم يصلنا مما ألف في الحديث في القرن الثاني سوى الموطـأ ، فما رواه تلاميذ أبي حنيفة عنه كأبي يوسف ومحمد والحسن بن زياد لا يختلف عن الموطأ من حيث المنهج ، ولا يقل عنه درجة من حيث الصحة .

تلك مؤلفات الإمام محمد التي تعد من كتب الحديث ؛ طوعاً لمنهج تدوينه في القرن الثاني . ولهذا الإمام مؤلفات أُخرى غلب عليها طابع البحث الفقهي ، وحوت مع هذا عدداً غير قليل من الأحاديث والآثار ، وهذه المؤلفات هي : الأصل والحجة والسير الصغير والكبير والاكتساب .

والأصل أكبر مؤلفات محمد ، ومع أنه لم يذكر الأدلة فيه كثيراً إلا أنها لو جردت من هذا الكتاب الضخم تكون في مجلد لطيف على حد تعبير المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري(٢) (ت : ١٣٧١ هـ) .

إن هذا الكتاب الذي يقع في ستة مجلدات ، والذي اشتمل على جميع أبواب الفقه في تفصيل وتفريع كان الإمام محمد يذكر في مستهل كل باب غالباً بعض الآثار التي تتصل بموضوعه ، وأحياناً يورد هذه الآثار في غضون الأبواب والفصول .

ويبلغ ما اشتمل عليه الأصل نحو ستمائة أثر ما بين حديث متصل وهو قليل ، أو مرسل أو بلاغات وهو معظمها .

ويعد كتاب الحجة أكثر كتب محمد الفقهية اشتمالاً على الأحاديث والأخبار مع صغر حجمه بالنسبة للأصل ، وذلك أن منهج تأليف هذا الكتاب

---

(١) انظر مالك للشيخ محمد أبو زهرة ص ١٩٠ ففيها أن أبا جعفر طلب من مالك أن يدون الموطأ سنة ١٤٨ ، وأن هذا الإمام نشر كتابه سنة ١٥٩ هـ ، وأنه قضى هذه المدة في الجمع والتمحيص واستمر بعد ذلك في تمحيصه وتنقيحه إلى أن مات سنة ١٧٩ هـ .

(٢) بلوغ الأماني ص ٦١ .

— الذي جاء ثمرة من ثمار رحلة محمد إلى الإمام مالك واتصاله بفقهاء المدينة — كان يفرض عليه الإكثار من الأحاديث والأخبار دون اهتمام بتفريع المسائل ، فهو في مناقشته لأهل المدينة كان يحاول أن يثبت لهم أن أهل العراق لا يقلون عنهم معرفة بالسنن والآثار إن لم يكونوا أكثر معرفة بها ، ولذا كان في مناقشته يشير إلى الاحتجاج بالأحاديث وأنه يعرف الكثير منها ، وأن أهل المدينة لا يعرفون الآثار ، أو يعرفونها ويتركونها وإن ظنوا غير ذلك ، فهو مثلاً يقول في باب المرور بين يدي المصلي :

ولو أردنا أن نحتج عليهم بأحاديث كثيرة من الأحاديث في هذا ونحوه لاحتججنا بها عليهم ، لكن احتجاجنا بأحاديثهم أوجب في الحجة عليهم (١) .

ويقول في باب المسح على الخفين : الآثار في المسح للمقيم يوماً وليلة وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها كثيرة معروفة وما كنت أظن أحداً ممن نظر في الفقه يشكل عليه الآثار في هذا (٢) .

فهـــذه النصوص ونحوها وردت في مواطن عديدة من الحجة ، وهي — فيما أرى — تعبر عن إحساس محمد نحو الرد على الزعم الشائع لدى أهل الحجاز بأن بضاعة أهل العراق من الحديث قليلة ، وأنهم يفرطون في استعمال الـــرأي .

لهـــذا اشتمل كتاب الحجة على قدر من الأحاديث والأخبار يتماثل على وجه التقريب مع ما ذكره محمد في كتاب الآثار .

وفي كتاب السير الصغير والكبير — وموضوع هذين الكتابين العلاقات بين المسلمين وغيرهم في السلم والحرب — جملة من الأحاديث والآثار لا بأس بها ، وقد روي(٣) أن الإمام الأوزاعي فقيه أهل الشام والمتوفي

(١) الحجـــة على أهل المدينة ص ٢٢ ط الهنـــد الحجرية .

(٢) المصدر السابق ص ٢٤ .

(٣) انظر مقدمة شرح السرخسي للسير الكبير ط الجامعة العربية .

عام ١٥٧ هـ لما نظر في السير الكبير قال : لولا ما ضمنه — أي محمد — من الأحاديث لقلت إنه يضع العلم من عند نفسه ، وإن الله عين جهة إصابة الجواب في رأيه ، صدق الله : **(وفوق كل ذي علم عليم) ١٢/٧٦ .**

ويمكن القول على وجه التقريب أن محمداً روى في كتابيه نحو خمسمائة أثر أغلبها أحاديث قولية وفعلية .

وأما كتاب الاكتساب في الرزق المستطاب فإن أصله لم يصل إلينا ، والذي طبع بهذا العنون يعد ملخصاً للأصل ، وقد ورد في هذا الملخص نحو مائة وأربعين أثراً منها نحو مائة وثلاثين حديثاً أخرجها كلها المرحوم الشيخ محمود عرنوس الذي حقق الكتاب إلا حديثاً واحداً ذكر أنه لم يستدل عليه (١) .

ولعـــل أصل هذا الكتاب كان يشتمل على قدر من الآثار أكثر مما جاء في ملخصه .

ويبين من كل ما سلف أن جملة ما جاء في كتب محمد سواء ما عُد منها من كتب الحديث ، أو ما كان طابع الفقه عليها أغلب يبلغ نحو ثلاثة آلاف وخمسمائة أثر ، وإن كان بعض هذه الآثار قد تكرر وروده في هذه الكتب ، منها نحو ألفي حديث متصل السند وغير متصل .

والظاهرة البارزة في كل ما رواه محمد هي كثرة الشيوخ الذين روي عنهم ، وأيضاً كثرة الشيوخ الذين روي عنهم الإمامان أبو حنيفة ومالك ، وقد روي عنهما محمد جل ما ورد في الآثار والموطأ من الأحاديث ، وهذا يدل على معرفة الإمام الشيباني الواسعة برواة السنة وعلمائها في القرنين الأول والثاني ، وأنه حدث عن عدد غفير من العلماء كانوا في عصره حفاظ السنة ونقلتها .

ولم تكن معرفة محمد بهؤلاء الرواة مقصورة على أسمائهم والنقل عنهم ، ولكنها كانت معرفة الخبير بهم الدارس لعلمهم وحياتهم ، ومن ثم كان

(١) كتاب ملخص الاكتساب ص ١٦ .

يفاضل بينهم ؛ طوعاً لما يراه من أوجه المفاضلة في نقل السنة ، فهو يرى أن من عرف بالفقه وكانت له صحبة طويلة ورواية كثيرة فإن روايته تفضل على رواية غيره ممن لم يعرف بالفقه ، أو قلت صحبته وروايته ، ولهذا فضل رواية ابن مسعود في تكبيرات العيدين على رواية أبي هريرة ، ففي بـــاب تكبيرات العيدين من الحجة (١) أورد الإمام محمد أن أهل المدينة يذهبون إلى أن التكبير في الركعة الأولى سبع والثانية خمس ، ثم بين أن أبا حنيفة يذهب إلى أن التكبير تسع في الركعتين : خمس في الأولى وأربع في الثانية فيهن تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع ، وعقب على هذا بقوله : قول أهل المدينة هو قول أبي هريرة ولا نعلم أهل المدينة رووه عن أحد غيره ، وأما رأي أبي حنيفة فهو قول ابن مسعود ، وهو أحق أن يؤخذ به من قول أبي هريرة .

وقال في الموطأ (٢) بعد أن روى عن مالك رأي أهل المدينة عن أبي هريرة : اختلف الناس في التكبير في العيدين ، فما أخذت به فهو حسن ، وأفضل ذلك عندنا ما روي عن ابن مسعود .

ومن شواهد معرفة محمد بالرجال ما جاء في مناقشته لأهل المدينة في المسح على الخفين ، فقد روى هؤلاء عن ابن شهاب الزهري المسح على ظاهر الخفين وباطنهما ، ورد عليهم محمـد بأن مالك بن أنس روى عن هشام بن عروة أنه رأى أباه يمسح على الخفين وكان يمسح على ظاهرهما ، ولا يمسح على باطنهما ، ثم قال : فهذا قول عروة وهوكان أفقه وأعلم بالرواية من ابن شهاب (ت : ١٢٤ هـ) (٣) .

فعروة الذي روى عنه ابنه هشام هو عروة بن الزبير بن العوام التابعي الجليل الفقيه الحافظ أحد الفقهاء السبعة (ت : ٩٣ هـ) كان ثقة ، كثير الحـــديث حافظاً دقيقاً في تحمله ، وقد روى عن السيدة عائشة رضي الله —

---

(١) ص : ٨٤ .

(٢) ص : ٨٩ .

(٣) الحجـــة ص ٣٩ ، والموطأ ص ٤٤ .

عنهما - خالته ، وعن والده وأمه ، كما روى عن الإمام علي وزيد بن ثابت وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة ، فهو لكل هذا أفقه وأعلم بالرواية من ابن شهاب الذي روى عن عروة وقال فيه : رأيته بحراً لا تكدره الدلاء .

وهذا لا يعني الغض من قدر ابن شهاب فهو لدى محمد أعلم أهل زمانه بحديث رسول الله ﷺ (١) ، ولكنه بالنسبة لعروة دونه فقهاً وعلماً بالرواية .

وإذا كان الإمام محمد يفاضل بين الرواة بالفقه وطول الصحبة فإنه إزاء الأخبار المتعارضة أو المختلفة كان يرجح بينها بمراعاة الاحتياط ، إما عن طريق كثرة الرواة ، أو الأخذ بما هو أشهر بالحق وأوثق في الرواية ، فقد ذكر السرخسي (٢) : أنه عند تعارض الأخبار في المسألة الواحدة فإن محمد بن الحسن كان يذهب إلى المفاضلة بينها من حيث عدد الرواة وحريتهم أو عبوديتهم في كل منها ، ولهذا رجح قول الاثنين على قول الواحد فيما إذا أخبر واحد بطهارة الماء ، أو بحل الطعام والشراب ، واثنان بالنجاسة أو بالحرمة .

وجاء في كتاب الحجة (٣) : إنما ينبغي أن ينظر إذا جاء الحديثان المختلفان إلى أشهرهما بالحق فيؤخذ به ويترك ما سوى ذلك .

وكان الإمام الشيباني إلى جانب مفاضلته بين الرواة - وهذا من باب معرفته بالرجال - وإلى موقفه من الأخبار المتعارضة - وهذا من باب فقهه بالحديث ، وجنوحه إلى الاحتياط فيه - كان يرى أن خبر المستور كخبر الفاسق ترد روايته حتى تثبت عدالته (٤) ، وكان لا يأخذ برواية المجهول ويعد الحديث الذي يرويه شاذاً ، كما كان يعد الحديث الذي يخالف الأُصول العامة شاذاً أيضاً (٥) ، ويرى أن عدم نقل الحديث مستفيضاً مع الحاجة إلى نقله

(١) انظر الام للشافعي ج ٧ ص ٢٩١ .
(٢) انظر أصول السرخسي ج ٢ ص ٢٤ ، وكشف الأسرار ج ٣ ص ١٠٣ ، وشرح السير الكبير ج ١ ص ٢٣٠ .
(٣) ص : ١٧٥ .
(٤) أصول السرخسي ج ١ ص ٣٧٠ .
(٥) شرح السير الكبير ج ١ ص ٢١٢ ، و ج ٣ ص ٥٦ ، ٥٧ .

دليل ضعفه ، ويقدم رواية من قال : سمعت ورأيت على من قال : لم أسمع ولم أر(١) ، وكان مع هذا يعرف الناسخ والمنسوخ من الحديث ، ولا تأتي هذه المعرفة إلا من كثرة الرواية ، والبصر بفقه الحديث ، فمثلاً يرى أهل المدينة أن بيع الكلاب مكروه ؛ لأنه قد جاء في الحديث من السحت ثمن الكلب ، وقال لهم محمد : هذا الحديث منسوخ عندنا ؛ لأنه كا بلغنا أنه قد جاء في الحديث أن من السحت ثمن الكلب ، وأجر الحجام ، ثم رخص في أجر الحجام ، فكذلك رخص عندنا في بيع ثمن الكلب النافع(٢) .

ومع ما رواة محمد من الأحاديث ، وألم به من معرفة الرجال والناسخ والمنسوخ كان دقيقاً فيما يرويه ، إذا شك في شيء نبه عليه ، وإذا لم يكن يحفظ في المسألة حديثاً فلا يجد غضاضة من الإشارة إلى هذا(٣) ، وهذا شأن العلماء المخلصين المتواضعين الأثبات .

ولا شك في أن من روى هذا القدر من الأحاديث والآثار ، واتصل بأعلام عصره اتصالاً وثيقاً في العراق وغيره ، وكان يعرف الرواة معرفة وافية ، وكان له منهجه في المفاضلة بينهم على أساس من طول الصحبة والفقه ، كما كان له منهجه في التمييز بين الحديث الصحيح والضعيف ، وهو منهج يتسم بالاحتياط والدقة ، وكان يعرف الناسخ والمنسوخ من الأحاديث ، ويأخذ نفسه بمراعاة الأمانة فيما يرويه فهو محدث بالمعنى الكامل لهذه الكلمة ، وبخاصة إذا راعينا ظروف العصر من حيث طريقة تدوين الحديث والاهتمام منه بما يتصل بالأحكام الفقهية دون غيرها بوجه عام(٤) .

ومادام الإمام الشيباني محدثاً كما أسلفت آنفاً فلماذا تضاربت الأقوال في إمامته في الحديث واتفقت على إمامته في الفقه ، وان اختُلِف فينوعية هذه الإمامة ؟ .

---

(١) الحجة ص ٦٠ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٥٦ .
(٣) انظر الآثار للإمام محمد ص ٥٢ ، ٧٢ ، ١٠٤ .
(٤) انظر في التشريع الإسلامي للأستاذ الدكتور السيد / أحمد خليل ص ٦١ ط دار المعارف .

روي أن يحيى بن معين سئل عن محمد بن الحسن فقال : ليس بشيء ، فلا تكتب حديثه ، وروى أنه قال : كذاب أو ضعيف(١) .

وذهب النسائي إلى أن حديث محمد ضعيف ، يعني من قبل حفظه(٢) .

وروي أن أحمد بن حنبل قال عن محمد : لا أروي عنه شيئاً(٣) .

فهذه الأقوال تجمع على أن محمداً لا يعد محدثاً ، ولا يستحق أن يروي عنه ؛ لأنه ضعيف أو كذاب .

وإلى جانب تلك الآراء التي تتهم محمداً بالضعف والكذب آراء أخرى تذهب إلى غير هذا ، روى صاحب تاريخ بغداد قال : نبأنا عبد الله بن علي ابن المديني عن أبيه قال : وسألته عن أسد بن عمر والحسن بن زياد اللؤلؤي ومحمد بن الحسن ، فضعف أسداً والحسن بن زياد ، وقال : محمد بن الحسن صدوق(٤) .

وقال الدارقطني عن محمد : لا يستحق عندي الترك(٥) .

وقال السرخسي : ومحمد موثوق به فيما يروي(٦) .

فهذه الأقوال تنعت محمداً بالصدق والثقة فيما يروي ، وأنه جدير بأن يؤخذ عنه ، فهل هو كذلك أو أنه كما تذهب تلك الآراء كذاب وضعيف وليس بشيء . ؟ .

إن الإمام الشيباني بما اتصف به من ورع وتقى ، وبما عرف عنه من الرغبة في طلب العلم من أجل غاية مقدسة ، وبما أنفق من مال في هذه السبيل ، ورحل إلى كثير من أئمة الفقهاء والمحدثين المشهود لهم بالحفظ ودقة

(١) تاريخ بغداد جـ ٢ ص ١٨١ ، ١٨٢ .
(٢) ميزان الاعتدال جـ ٣ ص ٥١٣ ، والوافي بالوفيات جـ ٣ ص ٣٣٣ .
(٣) كتاب الجرح والتعديل لأبي حاتم الرازي القسم الثاني من المجلد الثالث ص ٣٦٢ .
(٤) تاريخ بغداد جـ ٢ ص ١٨١ .
(٥) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ص ٣٦٢ .
(٦) المبسوط جـ ٣ ص ٢٨٢ ، ومناقب الإمام الأعظم للكردي جـ ٢ ص ١٥٠ ط الهند .

التحمل ، وأخذ عنهم لا يمكن أن يكذب على رسول الله ﷺ عمداً أو سهواً ، فإيمانه الصادق وورعه الخالص يحولان بينه وبين تعمد الكذب ، وما تمتع به من عقلية واعية ، وحافظة قوية ، وحرص على التدوين منذ حياته العلمية الباكرة يعصمه من السهو فيما يدونه ويمليه ويرويه ، وما ذهب إليه من أن خبر المستور كخبر الفاسق يرد حتى تثبت عدالته ، ورفضه خبر المجهول ، وجنوحه إلى الاحتياط في موقفه من الأحاديث المتعارضة ينفي أن يكذب في حديثه ، ويؤكد دقته في النقل ، وخشيته من أن يدع حديثاً قوياً إلى حديث دونه قوة ، ومن كان هذا شأنه فهو حفيظ على السنة أمين عليها .

والإمام محمد بعد هذا لا تتوافر لديه أسباب الكذب المعروفة من تملق الحكام أو مشايعة الفرق الكلامية والمذاهب المختلفة ، والكيد للإسلام وغير هذا من الأسباب التي فصل القول فيها علماء السنة ، فلماذا إذن يتهم بالكذب في حديث رسول الله ﷺ ؟ !

إن هذه التهمة تدفعها أدلة كثيرة ، أشرت إلى طرف منها ، وأغلب الظن أن يحيى بن معين ، وهو الذي نسب إليه أنه قال بهذه التهمة لم يقل ما نسب إليه ، فهو إمام من أئمة الجرح والتعديل ، وعاصر الإمام محمداً وروى أنه كتب عنه الجامع(١) الصغير ، وهذا يرشح أنه جلس في حلقة محمد وسمع منه وأخذ عنه ، فكيف يتهمه بالكذب ، والشواهد أمامه تؤكد إمامة محمد في الفقه والحديث والتفسير واللغة اللهم إلا أن تكون هذه التهمة لحاجة في نفس يحيى من محمد ، وهو أمر نربأ به عنه .

على أن تلك الأقوال سواء منها ما ذهب إلى اتهام محمد بالكذب أو الضعف وأنه في حديثه ليس بشيء جاءت في الواقع صدى لموقف أهل الحديث من أهل الرأي ، وهو موقف يتسم بشيء من التحامل والتنقص والذم والنفور من روايتهم ، بل إن الرواية عنهم كانت من بين الأسباب التي يعتمد عليها في الجرح والتعديل ، فاسماعيل بن عياش الحمصي محدث الشام ،

(١) تاريخ بغداد ج ٢ ص ١٧٢ .

وعالمه ، وأحد شيوخ محمد في الحديث (ت ١٨٢ هـ) ، جاء عنه في ميزان الاعتدال (١) رواية عن عبد الله المدني يقول : ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل بن عياش لو ثبت على حديث أهل الشام ولكنه خلط في حديثه عن أهل العراق .

وجاء عن أبي يوسف أُستاذ محمد وصاحبه : وتحامى قوم حديثه من أجل غلبة الرأي عليه مع صحبة السلطان وتقلده القضاء (٢) .

فغلبة الرأي بدلاً من أن تكون أمارة الثقة والدقة في التحمل صارت آية الضعف ودليـــل الترك ، وسوى ذلك من التهم التي ينبو عنها السمع على حد تعبير الحجوي(٣) .

وضاعف من حدة هذا الموقف بين أهل الرأي والحديث مشكلة خلق القرآن ، وإن لم يكن لأبي حنيفة أو أحد من تلاميذه ضلع فيها ، وذلك لأن المعتزلة – وهم الذين روجوا للقول بخلق القرآن – كان أكثرهم يميل إلى فقهاء أهل الرأي ، فضلاً عن أن بعض هؤلاء كبشر المريسي(٤) خاضوا في هذه المشكلة وسواها من المشكلات الكلامية فكانت خصومة أهل الحديث للمعتزلة خصومة لأهل الرأي جميعاً ، ولأن المعتزلة كانوا قبل عهد المتوكل يجدون عوناً لهم في تعضيد آرائهم وحمل الناس على اعتناقها من بعض الحكام والولاة فإن أهل الحديث بعد أن انتهت محنة القول بخلق القرآن اندفعوا في النيل من خصومهم أهل الرأي ، ومن أئمتهم السابقين كأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد(٥) .

لقد اتهم هؤلاء الأئمـــة وغيرهم بمختلف التهم الشنيعة كالكذب على رسول الله ﷺ أو ضعف الحديث أو الإرجاء(٦) .

---

(١) جـ ١ ص ١١٢ .

(٢) انظر وفيات الأعيان جـ ٢ ص ٤٥١ .

(٣) انظر الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي جـ ٢ ص ٢٠٨ ط الرباط .

(٤) انظر الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية للقرشي جـ ٢ ص ١٦٤ ط الهنـــد .

(٥) نظرة عـــامة في تاريخ الفقه الإسلامي للأستاذ الدكتور على حسن عبد القادر ص ٢٢٢ .

(٦) انظر أبو حنيفة للشيخ محمد أبو زهرة ص ١٣٧ .

يقول الأستاذ أمين الخولي : فبامتداد الرأي إلى الناحية الاعتقادية من علم الدين ، وعدم ملائمة ذلك للإيمان المستقر انعكست على الرأي ظلال قاتمة نفرت منه وشوهت صورته ، فوجهت إليه عبارات الذم والتنقص (١) .

وهـــكذا يتضح أن ما وجه إلى أئمـــة أهل الرأي من اتهام بضعف الحديث أو مخالفته ، أو قلة العلم به لا يستند على أدلة مقبولة ، وهو صدى لخلافات كلامية ومذهبية عرفها القرن الثاني وما بعده وكان العراق مسرحاً لها .

وبالإضافة إلى كل هذا فإن التجريح المجرد أو غير المفسر ، وهو الذي لا يقدم أسباب التجريح مشفوعة بالحقائق والبراهين التي تثبت أن المجرح قد أتى ما يدعو إلى تجريحه — هذا النوع من التجريح لدى جمهور المحدثين لا اعتداد (٢) به ، وكل ما وجه إلى أئمـــة أهل الرأي من تجريح هو من هذا القبيل ، ومن ثم لا يطعن في علمهم بالحديث وروايتهم له .

وبعد فإن محمداً كان بالنسبة لعصره محدثاً لا يقل درجة عن أعلام المحدثين في القرن الثاني ، فقد روى من الآثار والأخبار ما يشهد له بكثرة الطلب وكثرة الشيوخ ، ويكفي في الدلالة على ذلك روايته للموطأ والآثار . وكان مع كثرة ما رواه يعرف الرجال معرفة وافية ويجنح إلى الاحتياط في قبول ما يروى ، ويأخذ نفسه بالدقة في التحمل ، والأمانة في النقل ، فكان إذا شك في أمر نبه عليه ، أو إذا لم يعرف في المسألة حديثاً صرح بذلك .

وبسبب ما رواه محمد ، ولاتصاله بالمحدثين في العراق وغيره ، كان له أثره البارز في الحد من نزعة الرأي في الفقه العراقي .

وإذا كان ما رواه محمد تردد كله تقريباً في كتب الصحاح بلفظه أو بمثله أو بمعناه ، ولكن من طريق آخر غير طريقه فإن وروده من ذاك الطريق جاء ثمرة للصراع بين أهل الحديث وأهل الرأي ، وما نجم عنه من اتهام لهؤلاء

(١) مـــالك ترجمة محررة ص ٦٥٠ .

(٢) انظر المختصر من مصطلح علماء الأثر للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ص ٥٩ .

بالكذب والضعف ، فتحامى المحدثون الرواية عنهم لذلك ، وقد ومأت إلى أن ما قيل عن فقهاء أهل الرأي من أنهم ليسوا أهلاً لأخذ الحديث عن طريقهم لا ينهض على أدلة مقبولة ، وهو تجريح غير مفسر لا يعتد به لدى جمهور المحدثين .

وأخيراً فإن ما أطبقت عليه كلمة مؤرخي السنة والباحثين في رواتها حول ما وصلنا من كتبها في القرن الثاني غير صحيح أو مسلم ، فإنهم ذهبو إلى أنه لم يصلنا ممادون في هذا القرن سوى الموطأ ، وقد بينت أن الآ ثار لمحمد لا يختلف في المنهج عن الموطأ ، ولا يقل عنه در جة من حيث الصحة ، وأن غير محمد من تلاميذ أبي حنيفة كأبي يوسف والحسن بن زياد لهم آثار كآثار محمد ، ويجمع بينها أنها رويت عن إمام مدرسة الكوفة ، ولذا تلاقت في كثير من مروياتها ، ولكن آثار محمد تمتاز بما أضافه من اجتهاداته وتعليقاته ، وبما رواه عن غير أبي حنيفة ، ومن ثم نسب الكتاب إليه كما نسب الموطأ .

وربما كان إهمال ذكر هذه الآ ثار ضمن ما وصلنا من كتب السنة في القرن الثاني جاء نتيجة لموقف أهل الحديث من أهل الرأي ، وما أُشيع عن هؤلاء من ضعف الحديث وقلة البضاعة فيه ، وكما أسلفت ترفض الدراسة الموضوعية هذا الموقف ؛ لأنه أُسس على العواطف والأوهام والظن الخاطيء والتجريح المجرد لا على الحقائق العلمية المقبولة .